

# شرح علل الترمذي الجزء الثاني : ( 346-146 ) عكرمة بن عمّار اليمامي .

ماهر الفحل

يقول ابن رجب علينا وعليه رحمة الله ومنهم المغيرة ابن مسلم احاديثه عن ابي الزبير خاصة مستنكرا قال ابراهيم ابن الجنيد عن يحيى ابن معين هذا ابن جنيد احد من روى تاريخ يحيى ابن معين - [00:00:03](#)

وسئل عن المغيرة بن مسلم فقال ما انكر حديثه عن ابي الزبير. هذي ما تعجبية يعني ما اشد نكارة احاديثي عن ابي الزبير وهنا باعتبار ثقات قد ضعفوا في وجوه خاصة - [00:00:21](#)

وقال النسائي في كتابه. طبعا النسائي له عدد من المصنفات واحد الاساتذة جمع اقوال النسائي في الجرح والتعذيب عنده عن ابي الزبير غير حديث منكر يعني اكثر من حديث وخرج حديثه عن ابي الزبير عن جابر مرفوعا - [00:00:38](#)

اذا استهل الصبي ورث وصلي عليه ان النسائي رحمه الله تعالى يعني يذكر في السنن الكبرى بعض المرويّات المعلولة. واذا ذكر شيئا معلولا في المجتمع بينه. وغالبا اذا سكت عن شيء في المجتبى غالبا يكون صحيحا - [00:00:55](#)

وقال وخرجه اي النسائي طبعا المحقق يعني ما اشار الى تخريج النسائي وهل انه بحث عنه؟ طبعا اذا لم يجده في السنن عليه ان تجده في تحفة الاشراف قال وقد ذكرنا له حديثا قال وخرجه من طريق ابن جريج عن ابي الزبير موقوفا - [00:01:17](#)

وقال هو اصح النسائي لما يروي رواية خطأ ويأتي بالرواية التي تعلها يشير الى الصواب وايضا النسائي ممن بسط علم العلل وسهله وقد ذكرنا له حديثا اخر في كتاب الطعمة في النهي عن بيع الجلالة بهذا الاسناد - [00:01:39](#)

وهو ايضا منكر يعني خطأ وقد روي من وجه اخر عن ابي الزبير مرسلًا وهو اصح. بالاعلال قد يكون اعلان المرفوع بالوقف واعلال الوصل بالارسال طبعا هنا التخريج هذا جميل جدا للشيخ رحمه الله تعالى. وهذا النسائي طبعا احال الى - [00:01:57](#)

الفرائض كما في نصب الراية. طبعا حينما يرجع الى تحفة الاشراف بلا شك لكن هنا نقل عن المستدرک قال وقد اعاد الذهبي في تلخيصه ما قال الحاكم في الموضوعين جعل الشيخ رحمه الله علامة تعجب وكأن البية كأن الذهبي حقق الكتاب الحاكم هو لم يحققه انما - [00:02:17](#)

اختصره واذا اراد ان يتكلم يأتي بالكلام ويقول قلت قال وكأن من صحح الحديث عد رواية الرفع زيادة ثقة بعض الناس يعني تأتينا رواية موقوفة رواية مرفوعة فيعتبرون الرفع زيادة ثقة - [00:02:39](#)

بعض الناس يسمع هذا الشيء لكن هذا الاستخدام غير صحيح احيانا تكون الرواية الموقوفة عاضد المرفوعة وحيانا الرواية الموقوفة علة مرفوعة بان الصواب الوقف ورفعه خطأ وهناك امثلة كثيرة مرت معنا في مجالس سنن ابي داود - [00:02:56](#)

طبعا لو اردنا ان نرجع الى هذا الكتاب النفيس هذه الطبعة المغيرة ابو سلمة السراج ولد ابو مروء طبعا المدائن كانت طيشة اللي هي كانت يعني مملكة قرص طبعا لما نرجع للاقوال - [00:03:16](#)

قول الامام احمد قال فيه ما ارى به بأسا وقال ابن معين صالح وايضا هناك قول اخر ثقة وقال ابو حاتم صالح الحديث صدوق وقالت دارقطني لا بأس به وقال يونس ابن حبيب حدثنا ابو داود الطيالسي قال حدثنا المغيرة بن مسلم وكان صدوقا مسلما - [00:03:36](#)

وذكره ابن حبان في الثقات قلت اي تقال هو الحافظ ابن حجر فلما يأتي بشيء جديد يصدره بقوله قلته وقال الخطيب ولد ابو مرو ونزل المداني وقال العجلي ثقات طبعا هنا - [00:03:58](#)

ينقلون اقوال اخرى من ضمن هذه ما انشر حديثه عن ابي الزبير كما في سؤالات ابن جنيد وهنا المغير لم يسمع من عطاء شيئا هذا  
ايضا نافعة جدا وقال النسائي ليس بالقوي في ابي الزبير وعنده غير حديث منكر السنن الكبرى. تأمل هذا في السنن الكبرى -  
[00:04:12](#)

ولو ان الشيخ خرجهم لكان افضل وطبعا ما ملزم ان الانسان يعني ينقب عن كل شيء وقال الحافظ صدوق التقريب اذا هذه هذا  
الراوي ينزل قليلا ومروياته عن ابي الزبير خاصة فيها نكارة - [00:04:29](#)  
رحم الله الجميع هذا وبالله التوفيق - [00:04:45](#)